

Distr.: General
29 August 2005
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٥٧ من جدول الأعمال المؤقت*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإغاثية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر

رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

باسم حكومة جمهورية باراغواي التي استضافت اجتماع وزراء التجارة في بلدان مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في ٩ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، يشرفني أن أحيل إليكم منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية المعتمد في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ في أسونسيون (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها، باعتبارهما من وثائق الدورة الستين للجمعية العامة في إطار البند ٥٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) إلاديو لويزاغا

السفير

الممثل الدائم

* A/60/150.

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]

منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية

المعتمد في اجتماع وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، المعقود في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥

نحن، وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا في أسونسيون، باراغواي، في ٩ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ من أجل صياغة موقف مشترك لجميع البلدان النامية غير الساحلية وتحديد أولوياتها خلال المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في هونغ كونغ، الصين، من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وما بعده،

إذ نؤكد من جديد أهمية التجارة باعتبارها محركا للنمو والتنمية ووسيلة للقضاء على الفقر،

وإذ نكرر تأكيد المبادئ والأهداف المحددة في اتفاق مراكش الذي أنشئت بموجبه منظمة التجارة العالمية، ونؤكد من جديد الالتزام بالمضي في تعزيز المنظمة حتى تصبح نظاما تجاريا متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف والعدل وينبني على قواعد محددة وينحو منحى التنمية، من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ نلاحظ بارتياح اعتماد الاتفاق الإطاري بشأن جولة الدوحة للمفاوضات التجارية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤،

وإذ نشير إلى برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ نوجه نظر أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى المشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية الناجمة عن افتقارها إلى منفذ إقليمي موصل إلى البحر، وبُعدها عن الأسواق العالمية، ومعابر الحدود الإضافية، واعتمادها على خدمات العبور التي تقدمها بلدان العبور المجاورة لها، مما تنجم عنه تكاليف عالية في المعاملات التجارية وتأخيرات إدارية وإجراءات معقدة تقلص بشكل كبير من قدرة البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة،

وإذ نعرب عن القلق للتهميش الذي يطال أكثر فأكثر البلدان النامية غير الساحلية على صعيد التجارة المتعددة الأطراف ولما تواجهه من تقلص حصتها من الأسواق في التجارة العالمية. ذلك أن تكاليف المعاملات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية تظل جد عالية نظرا لافتقارها إلى منفذ إقليمي موصل إلى البحر، وبعدها عن الأسواق العالمية وانعزالها عنها، واعتمادها على خدمات العبور التي تقدمها بلدان العبور المجاورة لها، والسياسات المتبعة فيها، وتكاليف العبور الباهظة، وطول الإجراءات الجمركية والتأخيرات الإدارية في معابر الحدود والموانئ الإضافية والإجراءات المعقدة، وإذ نوجه في هذا الصدد نظر الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى المشاكل والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ نشير إلى توافق آراء سان باولو المعتمد في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، ولا سيما الفقرتان ٦٦ و ٨٤ منه، وإلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعترف، في جملة أمور أخرى، بكون البلدان النامية غير الساحلية اقتصادات صغيرة وضعيفة وتشدد على أن النظر في المسائل المتعلقة بالنشاط التجاري للاقتصادات الصغيرة والضعيفة وصياغة حلول لهذه المسائل المتعلقة بالتجارة من أجل تيسير اندماجها بشكل أكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف أمران ينبغي السعي إليهما بخطى حثيثة بما يتفق وبرنامج عمل الدوحة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ نعرب عن دعمنا للبلدان النامية الخارجة من الصراعات، ولا سيما منها البلدان النامية غير الساحلية، سعيا إلى تمكينها من إصلاح وإعمار الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب الاقتضاء ومساعدتها على تحقيق أولوياتها الإنمائية،

نقرر اعتماد منهاج العمل التالي لجولة الدوحة الإنمائية:

تيسير التجارة

١ - تقر البلدان النامية غير الساحلية بأهمية تيسير التجارة وبالمكاسب التي يمكن أن تجني من زيادة فعالية دفع السلع والخدمات، فضلا عن تحسين القدرة الدولية على المنافسة الناتجة عن انخفاض تكاليف المعاملات التجارية، وتعيد في هذا الصدد تأكيد الفقرة ٤٧ من توافق آراء سان باولو.

٢ - وفي هذا السياق بالذات تدعم البلدان النامية غير الساحلية على الدوام تحسين الآليات والإجراءات من أجل تيسير تدفق السلع والخدمات. ويعتبر إدراج مسألة تيسير التجارة في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية تطورا جديرا بالترحيب يرمي إلى اعتماد

قواعد عالمية ملزمة من أجل ضمان العبور الحر لفائدة البلدان النامية غير الساحلية، وتنشيط حركة السلع والإفراج عنها وتخليصها، ولا سيما منها السلع العابرة.

٣ - وتستهدف المفاوضات بشأن تيسير التجارة، كما تم الاتفاق على ذلك في المرفق دال من "رزمة تموز/يوليه" التي اعتمدها منظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، توضيح وتحسين جوانب معينة من المادة الخامسة المتعلقة بحرية العبور، والمادة الثامنة المتعلقة بالرسوم والإجراءات المتصلة بالاستيراد والتصدير، والمادة العاشرة المتعلقة بنشر وإدارة الأنظمة التجارية لاتفاق مجموعة غات لعام ١٩٩٤ قصد زيادة تنشيط حركة السلع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك السلع العابرة. وينبغي بوجه خاص تعزيز أحكام المادة الخامسة المتعلقة بحرية العبور وتفعيلها من أجل تحسين قدرة البلدان النامية غير الساحلية على الوصول إلى الأسواق العالمية عن طريق أراضي بلدان العبور المجاورة لها بجميع وسائل النقل وبأكثر الطرق كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. وينبغي زيادة تحرير خدمات العبور من أجل التشجيع على المنافسة. كما ينبغي تبسيط قواعد وأنظمة العبور وتوحيدها وتعميمها وجعلها تتسم بالشفافية. وينبغي فضلا عن ذلك تطبيق المعاملة الوطنية على خدمات العبور.

٤ - وينبغي الاسترشاد بالطرائق المتفق عليها في المرفق دال من قرار المجلس العام المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في عملية المفاوضات بشأن تيسير التجارة وتضمينها بالشكل المناسب في النتائج الختامية للمفاوضات ضمانا لتنفيذ الضوابط المعتمدة مستقبلا في هذا المجال. ويجب في هذا الصدد أن يكون نطاق الالتزامات الناتجة عن المفاوضات متناسبا وقدرة البلدان النامية غير الساحلية على تنفيذ التزاماتها. وتحدد هذه القدرة تبعا لاحتياجاتها وأولوياتها في مجال تيسير التجارة. ويتعين توفير المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات من أجل مساعدة هذه البلدان على تنفيذ الالتزامات المتعهد بها.

٥ - وبناء على ذلك، تستهدف المفاوضات تعزيز المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات من أجل تيسير التجارة. وينبغي أن تستهدف المفاوضات أيضا تحقيق تعاون فعال بين السلطات الجمركية وكافة السلطات المختصة في مجال تيسير التجارة وقضايا الامتثال للأنظمة الجمركية.

٦ - وهناك حاجة ماسة إلى تحديد احتياجات وأولويات البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بتيسير التجارة. وينبغي تقديم المساعدة التقنية لهذه البلدان على سبيل الأولوية، نظرا لأن احتياجاتها في مجال تيسير التجارة ستتوقف أساسا على خدمات العبور وسياسات بلدان العبور المجاورة لها. ويعتبر توفير المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات أمرا حيويا للبلدان النامية غير الساحلية من شأنه أن يمكنها من المشاركة في المفاوضات والاستفادة منها بشكل كامل.

وينبغي على أعضاء منظمة التجارة العالمية استعراض فعالية الدعم والمساعدة المقدمين إلى تلك البلدان، فضلاً عن قدرة المنظمة على القيام دورياً بدعم تنفيذ جدول الأعمال المتفاوض بشأنه.

٧ - وفي إطار مفاوضات تيسير التجارة، يجب أن تتجاوز المعاملة الخاصة والتفضيلية حدود ما جرت عليه العادة بمنح فترات انتقالية لتنفيذ الالتزامات. ولذلك ينبغي أن يشكل هذا المبدأ جزءاً لا يتجزأ من التوضيحات المقدمة بشأن المواد الخامسة والثامنة والعاشر من اتفاق مجموعة غات لعام ١٩٩٤ والتحسينات المدخلة عليها، ومن عملية تحديد احتياجات وأولويات كل عضو، وكذلك وسائل تقديم المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات.

٨ - وتعتبر البلدان النامية غير الساحلية في حاجة أكبر للمساعدة التقنية والمالية من أجل تطوير هيكلها الأساسي المادي الذي يظل أحد العوائق الأساسية أمام النمو الاقتصادي والتنمية. وبلدان العبور النامية هي أيضاً في حاجة إلى المساعدة التقنية والمالية من أجل تطوير مرافق هيكلها الأساسي الخاص بالنقل العابر.

الاقتصادات الصغيرة والضعيفة

٩ - ترحب البلدان النامية غير الساحلية باعتماد برنامج العمل بشأن الاقتصادات الصغيرة والضعيفة للنظر في المسائل المتعلقة بأنشطة الاقتصادات الصغيرة في المجال التجاري، في الوقت الذي سلمت فيه الجمعية العامة في قرارها ٢٤٥/٥٩ بأن البلدان النامية غير الساحلية، نظراً لصغر اقتصاداتها وضعفها، تعد من أفقر البلدان النامية، بسبب عدم وجود طرق للوصول إلى البحر والمسافة البعيدة التي تفصلها عن الأسواق العالمية وتكاليف النقل والمعاملات التجارية العالية. وينبغي أن يسفر برنامج العمل بشأن الاقتصادات الصغيرة والضعيفة عن تقديم استجابات شاملة تعالج القضايا المتصلة بالتجارة باعتبارها أداة لإدماج الاقتصادات الصغيرة والضعيفة بشكل أكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٠ - وينبغي إتاحة إمكانيات أكبر للاقتصادات الصغيرة والضعيفة من أجل وصول منتجاتها الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق حتى تتمكن من المساهمة مساهمة ذات بال في النظام التجاري المتعدد الأطراف للتخفيف من الأضرار الناجمة عن العقبات الجغرافية وصغر حجم سوقها واقتصادها. ومن المهم كذلك بذل جهود خاصة من أجل تيسير تقديم خدمات التصدير التي تقدمها الاقتصادات الصغيرة والضعيفة بكافة أنواعها.

الزراعة

١١ - تعتبر الزراعة قطاعاً أساسياً في اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية وذلك فيما يتعلق بالتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويحظى القطاع الزراعي في العديد من البلدان المتقدمة النمو بالحماية من جراء فرض تعريفات جمركية عالية ومعدلات قصوى وتصاعدية لها وفرض حواجز غير جمركية، وكثيراً ما تمنع منتجات البلدان النامية ومنها البلدان النامية غير الساحلية من الوصول إليها. ويعتبر كل من الإعانة المقدمة للصادرات والدعم الداخلي من قبل البلدان المتقدمة النمو من المسببات الرئيسية لانخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية الزراعية، مما ينال من قدرة البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة. وفي هذا الصدد، فإن الحاجة ملحة إلى إزالة الرسوم الجمركية العالية ومعدلاتها القصوى والتصاعدية وإزالة الحواجز غير الجمركية ووضع حد لتقديم الإعانة للصادرات والتخفيض إلى حد كبير من الدعم الداخلي المخل بالتجارة والمقدم من أجل حماية القطاع الزراعي للبلدان المتقدمة النمو.

١٢ - وتزيد تكاليف النقل العابر العالية من تدهور قدرة البلدان النامية غير الساحلية على الوصول إلى الأسواق. ولذلك، ينبغي أن تولي المفاوضات التي تجرى حالياً بشأن الوصول إلى الأسواق اهتماماً خاصاً بالمنتجات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية.

١٣ - وبموجب قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، يجب أن تعالج مسألة القطن بشكل مستعجل في إطار المفاوضات الزراعية. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تقوم في هذا الصدد، دون مزيد من التأخير، بتحديد موعد نهائي لوضع حد للإعانة المخلة بالتجارة التي تقدمها حالياً للصادرات والحد إلى درجة كبيرة من تدابير الدعم الداخلي الذي يضر بقدرة البلدان النامية غير الساحلية على المنافسة في سوق القطن العالمي.

١٤ - ويتعين تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى هذه البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحسين هياكلها الأساسية الزراعية وتعزيز الإنتاجية والتنويع وإنشاء المرافق وإقامة النظم اللازمة للامتثال للشروط المنصوص عليها في اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة في مجال تصدير السلع الأساسية الزراعية.

وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

١٥ - تنص القرارات التي اتخذت في مؤتمر الدوحة الوزاري بشأن تحسين "وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق" في جملة أمور على أنه يتعين أن تستهدف المفاوضات

بهذا الشأن تخفيض الرسوم الجمركية وإزالتها حسب الاقتضاء، من خلال أمور منها تخفيض المعدلات القصوى للرسوم الجمركية والرسوم الجمركية العالية والتصاعدية والحواجز غير الجمركية أو إزالتها، ولا سيما منها المتعلقة بالصادرات من المنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي مراعاة الاحتياجات والمصالح الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية، من خلال أمور منها فرض أقل من المعاملة بالمثل في الحد من الالتزامات. وسيستدعي تحسين الوصول إلى السوق تحسينا معقولاً لإلغاء الحواجز غير الجمركية الموضوعة أمام الصادرات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية.

١٦ - ونتيجة لانتفاء صلاحية الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تشهد حصة البلدان النامية غير الساحلية من صادرات المنسوجات انخفاضاً سريعاً. مما أدى إلى خسارة بالغة في عائدات هذه البلدان من الصادرات التي تعتمد على تصدير عدد جد محدود من السلع. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية من أجل التصدي لهذه المسألة. وينبغي توفير المساعدة التقنية المحددة المهدف إلى البلدان النامية غير الساحلية قصد معالجة القيود المتعلقة بالعرض.

المعاملة الخاصة والتفضيلية

١٧ - تشكل الأحكام الخاصة والتفضيلية أهم عنصر في البعد الإنمائي لاتفاقات منظمة التجارة العالمية التي تتيح للبلدان النامية غير الساحلية مرونة أكبر في اتباع أنجع الخيارات في مجال السياسات لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة وإدماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي في هذا الصدد معاملة البلدان النامية غير الساحلية معاملة خاصة وتفضيلية من أجل تعويضها عن الأضرار الناجمة عن موقعها الجغرافي التي تقلص قدرتها التنافسية في السوق العالمي.

١٨ - وقد أكدت مجدداً الفقرة ٤٤ من إعلان الدوحة الوزاري أن "أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية تشكل جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات منظمة التجارة العالمية" ونصت على ضرورة "مراجعة جميع أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية بهدف تعزيزها وجعلها أكثر دقة وفعالية وقابلية للتنفيذ". وينبغي التشديد على ضرورة التصدي للمسائل المتعلقة بالتجارة الكفيلة بإدماج الاقتصادات الصغيرة والضعيفة بشكل أكمل في النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما تنص على ذلك الفقرة ٣٥ من إعلان الدوحة الوزاري وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ المتعلق ببرنامج عمل الدوحة.

الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

١٩ - لم ينضم بعد ٩ بلدان من أصل ٣١ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية إلى منظمة التجارة العالمية. وينبغي إعطاء أولوية خاصة لتيسير المفاوضات والتعجيل بها مع البلدان النامية غير الساحلية المقبلة على الانضمام إلى المنظمة باتباع إجراءات مبسطة وموحدة. وينبغي أن تكون الالتزامات المفروضة على هذه البلدان من أجل الانضمام إلى المنظمة متناسبة مع درجة تنميتها والوضع الذي توجد فيه. وينبغي أن تطبق المعاملة الخاصة والتفضيلية بكافة أشكالها على جميع البلدان النامية غير الساحلية المقبلة على الانضمام إلى المنظمة.

٢٠ - وينبغي أن تتاح لهذه البلدان المساعدة التقنية المحددة المهدف على سبيل الأولوية، وطوال جميع مراحل مفاوضات الانضمام مع مراعاة التكاليف العالية التي تترتب عن المفاوضات بشأن الانضمام إلى المنظمة.

التعاون التقني وبناء القدرات

٢١ - يعتبر التعاون التقني وبناء القدرات عنصرين رئيسيين في البعد الإنمائي للنظام التجاري المتعدد الأطراف. والمساعدة التقنية أمر حيوي بالنسبة للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة قدراتها على التوريد المتصلة بالتجارة والمشاركة فعليا في المفاوضات بشأن التجارة المتعددة الأطراف. وينبغي أن تسهم المساعدة التقنية في بناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية غير الساحلية حتى يتسنى لها تنفيذ الاتفاقات والاستفادة من الفرص التجارية.

٢٢ - وينبغي زيادة عدد برامج المساعدة التقنية الموجهة إلى البلدان النامية غير الساحلية زيادة كبيرة، وأن تقوم على أساس الطلب، وأن تحدد حسب كل بلد على حدة. وهذه البلدان في حاجة إلى الجديد والمزيد من المساعدة التقنية في مجال تيسير التجارة من أجل تحديد موقفها التفاوضي المشترك، وقياس آثار التزاماتها في سياق الأحكام ذات الصلة من اتفاق مجموعة غات لعام ١٩٩٤، ولا سيما المواد الخامسة والثامنة والعاشر منه.

٢٣ - وينبغي أيضا تقديم المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات المؤسسية والبشرية للبلدان النامية غير الساحلية لتمكينها من معالجة القضايا المعقدة المتصلة بالمفاوضات بشأن الخدمات. وينبغي مراعاة القيود المفروضة على هذه البلدان لدى تحليل العروض وتقديم الطلبات في عملية المفاوضات بصفة عامة وفي الطلبات الفردية المقدمة للبلدان النامية غير الساحلية بصفة خاصة.

٢٤ - ويدعى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة إلى تعزيز سبل التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك البنك الدولي والأونكتاد واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية، من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تنفيذ منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية تنفيذاً فعالاً.

٢٥ - وينبغي أن يعرض منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية على نظر المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية وأجهزتها ذات الصلة.

٢٦ - ونعرب عن عميق تقديرنا لحكومة باراغواي لاستضافتها اجتماع وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية في أسونسيون.

٢٧ - ونتفق على أن تسند إلى باراغواي مهمة متابعة مسألة الموقف المشترك للبلدان النامية غير الساحلية في منهاج عمل أسونسيون خلال المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في هونغ كونغ، الصين، وما بعده، باعتبارها منسقة لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية بشأن قضايا التجارة والتنمية.